رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار


المدى

اليـــوم في المدى

## السيستاني يدعو إلى الاسراع في تشكيل حكومة قويّة توفر الأمن والخدمات

كربلاء / المدى

دعا المرجع الاعلى اية الله السيد علي السيستاني الى انجاز عمليات عد اصوات المقترعين في الانتخابات العراقية بشفافية ومهنية والاسراع بتشكيل حكومة قوية جديدة . وقال الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل المرجعية العليا خلال خطبة الجمعة امس ان المرجعية تثمن مشاركة العراقيين في الداخل والخارج في الانتخابات العامة وقال انهم " تحملوا المسؤولية الوطنية بشجاعة في انجاح الانتخابات وهو ما يعبر عن وعيهم وادراكهم لحجم هذه المسؤولية الملقاة على عاتقهم في ظل هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق ورغبتهم وحرصهم على ارساء دعائم الامن والاستقرار " .

ودعا الكربلائي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الى "فرز الاصوات وعدّها بمهنية عالية بعيدة من الشبهات لئلا ندخل في معترك الطعن والاتهام الذي قد يؤخر ويربك الاجراءات المتخذة لبدء عمل مجلس النواب" .

وطالب القوى السياسية بتحمل المسؤولية عاجلاً وتغليب مصالح الشعب العراقي على تجاذباتها وذلك بتشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن موضحًا ان ذلك يجب ان يكون تشكيلاً لحكومة قوية قادرة على ان تنهض باداء وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها في توفير الاستقرار الامني الدائم وتقديم الخدمات وتوفير فرص العمل ورعاية الطبقات الفقيرة والمحرومة وانشاء المشاريع المختلفة لتطوير البلد في مختلف الميادين وتوفير حاجات المواطنين .


http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد(1743) السنة السابعة - السبت (13) آذار 2010


### اللامي يهدد بضرورة إقصاء ٥٥ مرشحاً مشمولين بـالاجتثاث

# المفوضية: النتائج الأولية للانتخابات ستعلن خلال أيــام

□ بغداد / المدى

اكد المتحدث باسم المفوضية العليا للانتخابات القاضي قاسم العبودي ان نتائج الانتخابات الاولية ستعلن في الايام القلية القادمة مؤكدا ان المفوضية لا تزال مستمرة في عملها حتى اللحظة مشيراً الى ان المفوضية قامت بأعلان نتائج جزئية لست محافظات حتى الان مشيراً ان التأخيرالحاصل هو بسبب الاجراءات للتصويت الخاص وتصويت الخارج واضاف في تصريح لراديو (بي بي سي) النتائج المعلنة لابد من المصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية العليا بموجب المادة ٩٣ من قانون الناخب.

من جهة اخرى تفاوتت المواقف من تهديد هيئة المساءلة والعدالة بمقاضاة مفوضية الانتخابات إذا لم تهمل ٥٥ مرشحاً قــررت اجتثاثهم. وفيما طالب بعضهم باحتساب الأصوات التي نالها المجتثون للقوائم الأخرى، رأى آخرون إهمالها

وقـال المديـر التنفيذي في «هيئـة المساءلة والعـدالـة» علي الـلامي: «نحن في الهيئة في انتظار الموقف الرسمي لمفوضية الإنتخابات في خصوص الغاء نتائج ٥٥ مرشحاً سبق أن أبلغناها باستبعادهم عن الانتخابات التي جرت الأحد الماضي، ليتسنى لنا اتخاذ اجراءاتنا في الموضوع».

وأشـار الـلامي في تصريح صحفي إلى أن «المفوضية أبلغتنا في شكل شفوي بأنها ارتأت في اجتماع لمجلس المفوضين أخيراً، احتساب أصـوات المستبعدين لمصلحة قوائمهم مع استبعادهم، وأن الأمر مجرد اتفاق مبدئي لم يُتخذ في خصوصه قرار رسمي».

وهدد اللامي بأنه «في حال ردت المفوضية في شكل رسمي، سنقدم طعناً في هذا القرار أمام الهيئة الانتخابية العليا في مجلس القضاء الأعـلى المكونـة من ثـلاثـة قضاة من محكمة التميز مهمتها النظر في قضايا الانتخابات».

وعن السند القانوني في دفوعاتهم عند تقديم الطعن، لفت إلى أن «هنـاك أكثر من قـرار من المفوضية في خصوص المرشحين المستبعدين بإهمال نتائج التصويت لمصلحتهم وكان آخرهم مرشح دولـة القانون في النجف عبود وحيد العيساوي».

واتهم أطرافاً في بعثة الأمم المتحدة في بغداد لم يسمها بالوقوف وراء قرار المفوضية، وأوضح: «نعتقد بـوجـود ضـغـوط من الأمم المتحدة لمصلحة كيانات بعينها أدت الى (صدور) مثل هذا القرار».

يذكر أن هيئة «المساءلة والعدالة» أصدرت قبل أيام من بدء عملية التصويت مطلع الأسبوع الجاري، قراراً باستبعاد ٥٥ مرشحاً قدمتـهم قوائمهم كبدلاء عن مستبعدين شملتهم اجراءات قانون المساءلة والعدالة.

### بحضور حشد من المثقفين والسياسيين

## ممثل رئيس الجمهورية يفتتح معرض الكتاب الدولي الثالث في النجف

ممثل رئيس الجمهورية يتسلم هدية العتبة العلوية

■ فخري كريم :النجف بحر لايجف من العلم والأدب والجهاد

■وزيرالثقافة يفتتح معهدا للسياحة والفندقة في المحافظة

□ النجف /المدى

افتتح الاستاذ فخري كريم ممثل رئيس الجمهورية رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون معرض الكتاب الدولي الثالث الذي نظمته العتبة العلوية المقدسة في المسقف الحيدري في النجف يوم امس الجمعة. وتزامن المعرض مع افتتاح وزير الثقافة ماهر دلي لمعهد النجف للسياحة والفندقة بمناسبة اعتبار النجف عاصمة للثقافة الاسلامية

وشهد افتتاح المعرض عدد من كبار المسؤولين والمثقفين العراقيين وطرح نتاجات عدد من دور النشر في بريطانيا ولبنان وسوريا وايران والعراق.

وقال ممثل رئيس الجمهورية في كلمته " قالوا ان النجف بحر وقد جف ولكن هذا كلام لا يستقيم ومن اين هذا الدفق العلمي والادبي والجهادي الذي روّى العراق وفاض على اعماقه في كل الجهات ولايزال كذلك ".

واضاف " فقد يكون بحر الماء المالح قد صار حبرا حلوا او علما عذبا.. فقها وفكرا وشعرا".

وتساءل"ومن اين هذا الدم المعتق المنذور للحرية والاستقلال والوطن والمواطن والسوادين والفراتين والزابين".

وتابع ممثل رئيس الجمهورية "على ان حبر الماء او الحبر ينفد ولا تنفد كلمات الله التي ترعى النجف حروفها وايقاعها ومبانيها وتحول تاريخها ومعانيها الى ولادات متجددة في الابداع والفكر والعلم والنضال الذي لا يكف".


التفاصيل ونص الكلمة ص٢


## نواب لـ المدى :تصريحات تقاسم المناصب نابعة من عدم فهم الدستور

□ بغداد / المدى

توقع النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان حصول انشقاقات داخل الكتل السياسية التي لاتلتزم بمواقفها ازاء الدستور. وقال عثمان في تصريح خص به (المدى) ان بعض الكتل لاتمتلك موقفاً موحداً داخل مكوناتها لذلك ستتعرض للانشقاقات والتفكك بسبب تعدد المواقف داخل الكتلة الواحدة.

واضاف: ان تصريحات نائب رئيس الجمهورية الاخير بشأن احقية قومية معينة دون اخرى لتسنم منصب رئيس الجمهورية هو شيء مخالف للدستور ويعد خرقا من قبل الهاشمي بحق الدستور لان بنود الدستور واضحة في هذا الخصوص. واشار الى ان هذه المواقف لو تكررت فان اولى الكتل التي ستتعرض للانشقاق هي ائتلاف العراقية لان هذا الائتلاف يضم مكونات مختلفة وكل جهة لديها موقف مستقل عن موقف الائتلاف الرسمي وبالتالي فان مستقبلها السياسي سيكون ضعيفاً في الاستمرار والمشاركة في العمل السياسي.

من جانبه قال مرشح ائتلاف دولة القانون والنائب في البرلمان عبدالله اسكندر: ان الدستور العراقي بنوده واضحة في مسألة منح المناصب السيادية في الحكومة. واضاف في تصريح خص به (المدى): لاتوجد فقرة في الدستور تمنح منصباً معيناً لقومية معينة او مذهب محدد، وماجاء في القانون ان الكتل الفائزة في الانتخابات هي من لديها الحق في تشكيل الحكومة وتسلم المناصب الرئيسية في الدولة.

واشار اسكندرالى ان تصريحات بعض السياسيين حول تقاسم المناصب الرئيسة نابعة من عدم تفهم هولاء لنصوص الدستور.

وعن مستقبل الكتل السياسية التي تتبنى بعض مكوناتها مثل تلك المواقف قال القيادي في ائتلاف دولة القانون: لاتوقع لتلك الائتلافات ان تنجح في مسيرتها السياسية وهي دائما ما تكون تلك الائتلافات هشة ومهددة بالتفكك بسبب المواقف غير المدروسة التي تتبناها تلك القوى.

وذكر اذا كان في بال ائتلاف العراقية او غيرها من الكتل وهمها الوحيد هو الوصول الى سدة الحكم فاعتقد ان تلك الكتل سيصيبها الارباك لانها غلبت مصالحها الشخصية على مصلحة الوطن والشعب العراقي.

وشدد اسكندر على ان تكون الحكومة المقبلة حكومة وحدة وطنية اقرب الى التكنوقراط وبعيدة كل البعد عن الانتماءات الطائفية والعرقية.

يذكر ان ائتلاف دولة القانون بقيادة حزب الدعوة الاسلامية يسعى الى ايجاد الية جديدة للتحالف الرباعي المبرم بين حزب الدعوة، والمجلس الأعلى الإسلامي وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بالاضافة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وقال القيادي في حزب الدعوة الاسلامية علي العلاق: ان الحاجة الى ايجاد الية جديدة للتحالف الرباعي المعقود بين حزب الدعوة الاسلامية في حال تم طرحة ضمن حوارات تشكيل الحكومة الجديدة.

وقال العلاق في تصريح صحفي: ربما نحتاج الى الية جديدة للتحالف الرباعي ولا يمكن الإبقاء عليه كما هو في السابق ولابد من بحث الية لتفعيل ائتلاف دولة القانون ككل في هذا التحالف، مضيفا انه الى الان لم يتخذ قرار بشأن تفعيل التحالف وانما هي افكار ورؤى يتم تداولها في القنوات السياسية.

واشار الى ان الخيارات كثيرة ومنها هذا الخيار، مبينا نحن جزء من ائتلاف دولة القانون ولا يمكننا ان نتخلى عن حلفائنا او ان يفهم حلفاؤنا اننا اصبحنا جزءاً من تحالف اخر.

الى ذلك جدد ائتلاف العراقية موقفه الرافض للتصريحات التي ادلى بها نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بشان منصب رئيس الجمهورية . وقال النائب جمال البطيخ: ان تصريحات الهاشمي تعبر عن وجهة نظر شخصية وان موقف ائتلاف العراقية واضح في هذه المجال لان الدستور العراقي اقر ان من حق كل عراقي الترشيح لهذا المنصب ولم يشترط ان يكون المنصب من حق قومية او طائفة معينة.

المدى كلام اليوم

## ما يتطلبه الصيد في الماء العكر!

لم يعترض احد على رغبة السيد طارق الهاشمي في الترشيح لرئاسة الجمهورية، فهو حق يكفله الدستور لكل مواطن تتوفر فيه الشروط الواردة فيه. كما لم يجر التصدي له، او لزميله عبد الكريم السامرائي، او للناطقين باسمهما، او الناطقة باسم العراقية، لانهم لا يوافقون على ترشيح الرئيس جلال الطالباني لدورة رئاسية ثانية. بل جاء الرد على اشتراطهم ان يكون الرئيس عربيا، بل ضمنيا، عربيا سنيا، وهو ما ينطبق على السيد الهاشمي شخصيا.

فهذا المفهوم ينطوي على نزعة شوفينية عنصرية، ولا يخرج عن سياسة المحاصصة الطائفية التي تدعي القائمة العراقية بصوت عال، ان "مشروعها الوطني" ينبذ هذه السياسة ويسعى لتجاوزها وتصفيتها من الحياة السياسية.

ومن حق المواطن الواعي ان يشكك بصدقية هذه الدعاوى، وهو يرى ابرز قادة هذه القائمة، لا يخفون نزعاتهم العنصرية والشوفينية واستعلاءهم القومي، ولا يتستر البعض منهم على تعاطفه مع النظام السابق ونهجه ورسالته.

لقد اظهر الهاشمي ما كان مستورا من هذه النزعة، وكشف ابعادها بوضوح عبد الكريم السامرائي، ولم ينفع البيان الصادر من مكتب النائب في نفي مفهومه الاقصائي الشوفيني، بل عمقه، حتى وهو يتهم بعض الاعلاميين بالاصطياد في الماء العكر، وغاب عن البيان للاسف ربما لعجز في اللغة العربية، ان الماء العكر يحتاج الى مستنقع آسن.

كما لابد من التأكيد لكاتب البيان ان التصدي للمظاهر الشوفينية والعنصرية، والاعتداء على الدستور وقيم الديمقراطية يدخل في صلب واجبات الاعلام كما هو الحال في ملاحقة مظاهر الفساد المالي والاداري، وليس هناك واجب اقدس منه.

وللعلم فإن رغبة السيد الهاشمي في ان يكون رئيسا لم تكن خافية على احد، فقد عبر عنها بمختلف الاساليب، وافصح عنها سلوكياً حتى بدت مظاهرها في كل جانب من شخصيته.

ولم يجد احد في ذلك غضاضة، فله الحق في الترشيح لأي منصب كان، لكن من لم يتعرف على المستور من نزوعه ونزعاته، غاب عنه ان هذه الرغبة تحولت الى هاجس تلبسه والتصق به، حتى انه تجاوز حدود الزمالة والصداقة والكياسة السياسية.

ان بيان السيد نائب الرئيس وما ورد فيه من اشادة بالطالباني واظهار لما تربطه به من صداقة، لا معنى له، بعدما قاله هو واكمله زميله السامرائي.

وليس المطلوب، صداقة الطالباني، بل ابداء التراجع عن مفهومه المنافي للدستور وطلب المغفرة لحنثه بـ "القسم" الرئاسي.

والملفت ان رئيس القائمة العراقية، صاحب "المشروع الوطني" غير الطائفي والعنصري، لم يبادر ولو على استحياء لتبرئة قائمته من المفهوم الشوفيني العنصري الذي تناثرت اصداؤه بين المواطنين، المصدقين والمشككين بصدقية هذا المشروع ودعاواه.

كلمة اخيرة من باب الحكمة:

ان رئيس الجمهورية يحتاج لعبور الترشيح لهذا المنصب الى ثلثي اعضاء البرلمان العتيد!

المدى

## وليد الحلي: طالباني كان حاميا لوحدة العراقيين في أحلك الظروف

□ بغداد / المدى

قال القيادي في ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، ان الدعوات التي أطلقها البعض بضرورة استبعاد الكرد من منصب الرئاسة هي تصريحات "مرفوضة" وتعبر عن افكار عنصرية لم يعد لها وجود في العراق، معتبرا ان رئيس الجمهورية جلال طالباني أعطى للرئاسة خلال السنوات الماضية "رونقها وكان حاميا لوحدة العراقيين في احلك الظروف".

واضاف الحلي، وهو قيادي في حزب الدعوة الاسلامية الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في تصريح صحفي : أن "رئيس الجمهورية جلال طالباني تمكن خلال السنوات الماضية من المساهمة في ترسيخ وحدة العراق في احلك الظروف التي مررنا بها، واعطى لمنصب الرئيس رونقه واهميته، والدعوات التي اطلقها البعض بشأن ضرورة استبعاد الكرد عن منصب الرئاسة ومنحه للعرب فقط، هي دعوات عنصرية لم يعد لها مكان في عراق اليوم".

واضاف الحلي: ان "نظرية استبعاد اي مكون عراقي من منصب محدد، هو ترسيخ للافكار الطائفية والعنصرية التي بالكاد تمكنا من تجاوزها والعبور الى ضفة الوحدة الوطنية ودولة المواطنة"، معتبرا أن من المؤسف "ان يلجأ البعض لتكريس افكار المحاصصة وحصر المناصب بمكونات دون غيرها، خصوصا وأن الوحدة الوطنية اوسع من المفهوم الضيق لهؤلاء".

### الداخلية تؤكد استعدادها لحماية الأمن..

## عطا: الحكومة بصدد استيراد أجهزة كشف متطورة

□ بغداد/ المدى

أكدت وزارة الداخلية العراقية أن "أجهزة الأمن الوطنية أضحت أكثر خبرة في مواجهة التحديات الأمنية"، وأنها مستعدة لحماية البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

جاء ذلك في وقت وضعت قيادة عمليات بغداد خطة لاستيراد أجيال جديدة من أجهزة كشف المتفجرات "لمواكبة التطور الحاصل عالمياً في هذا المجال".

واعتبر وكيل الوزارة لشؤون الأسلحة الساندة الفريق أحمد علي الخفاجي في تصريح صحفي أن اشادة المجتمع الدولي بنزاهة الانتخابات والوضع الأمني في البلاد، "منحتنا مفتاح استقرار مهماً".

وقلّل الخفاجي من أهمية القلق المتزايد في الشارع السياسي حيال أن «يؤدي اعلان نتائج الانتخابات الذي سيبدأ اليوم وسيستمر للأيام المقبلة، إلى موجة جديدة من العنف». وأشار الى احتمال «وقوع عمليات محدودة هنا وهناك، لكنها لن تتعدى التهويل ببالونات دعائية، للتشويش على الوضع الأمني".

وأضاف أنها "ستكون مؤشرات افلاس للجهات التي ستقوم بها"، مشدداً على أن "أجهزة الأمن الوطنية أضحت أكثر خبرة في مواجهة التحديات الأمنية، وأصبحت لها باع طويلة في مواجهة الارهاب بخبرات اكتسبتها في حرب ما زالت تخوضها ضد العصابات والقتلة منذ سبع سنوات".

وتابع: "نحن في قوى الأمن، نؤكد للجميع في العراق وخارجه أنه لن يعود الى المربع الأول، وقطار الوحدة الوطنية يسير الى الامام وقد تجاوز محطات أكثر صعوبة وخطورة من الوضع الراهن والمقبل".

وزاد: "لا توجد الآن قوة تستطيع مواجهة قوة الدولة مهما كانت توجهاتها وارتباطاتها".

واعتبر وكيل الوزارة لشؤون الأسلحة الساندة أن اشادة المجتمع الدولي بنزاهة الانتخابات "منحتنا مفتاحاً جديداً ومهماً للاستقرار".

وأوضح أن "الإشادة بصدقية الانتخابات ستساعد الأمن في اتجاهين، الأول سيحجم ويحدد تمدد من يحاول المتاجرة بالقضايا السياسية داخل المجتمع وتحت أي مسمى ليتخذ منها شماعة لزعزعة الوضع الأمني، والثاني حرمان الجماعات التي ستحاول تعكير صفاء الاجواء من غطاء محلي أو خارجي".

وكانت الهجمات والتفجيرات التي وقعت في بغداد خلال الأيام الماضية أثارت تساؤلات حيال قدرة المؤسسة الأمنية على ضبط الأمن بعد الانتخابات الأخيرة، وانسحاب القوات الأميركية نهاية آب (اغسطس) المقبل.

الى ذلك، وضعت قيادة عمليات بغداد خطة لاستيراد أجيال جديدة من أجهزة كشف المتفجرات "لمواكبة التطور الحاصل عالمياً في هذا المجال".

وسبق أن أثيرت تساؤلات حيال فاعلية أجهزة كشف المتفجرات المستخدمة من قوات الأمن العراقية، بعد وقوع هجمات دامية في قلب المناطق المحمية.

وكشف الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح صحافي أن "الحكومة في صدد استيراد أجيال جديدة ومتطورة من هذه الأجهزة لمواكبة التطور الحاصل عالمياً في هذا المجال"، منوهاً بأن "هذه الخطة موجودة الآن في وزارة الداخلية لدرسها ومن ثم الشروع بعمليات التعاقد والشراء".

وعن النتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق في كفاءة الأجهزة المستخدمة حاليا، اعتبر عطا أن "التحقيق في قضية أجهزة كشف المتفجرات التي تستخدمها حالياً أجهزة الأمن في عموم السيطرات في بغداد والمحافظات، أشارت الى أن معظم هذه الأجهزة تعمل في شكل محدود لأن لديها عمراً افتراضياً".

يذكر أن الحكومة البريطانية منعت مطلع العام الحالي تصدير أجهزة كشف المتفجرات إلى كل من العراق وأفغانستان لعدم فاعليتها، وفتحت تحقيقاً مع مدير الشركة المنتجة.

أطفال بغداديون يعالجون أزمة الماء بطريقتهم الخاصة .. عدسة سعدالله الخالدي

## رهينة بريطاني سابق في العراق يروي كيفية تعرضه للتعذيب

□ لندن/ اف ب

روى الرهينة البريطاني السابق بيتر مور الذي اختطفته مجموعة مسلحة في العراق واحتجزته لمدة سنتين ونصف، كيفية تعرضه للتعذيب الشديد طوال فترة احتجازه، وذلك في مقابلة نشرت الجمعة بعد شهرين على اطلاق سراحه.

ووصف الخبير المعلوماتي البالغ من العمر ٣٦ عاما والذي اختطف في ايار/ مايو ٢٠٠٧ من مكتب تابع لوزارة المالية في عملية تبنتها "عصائب اهل الحق" كيف وضع احد حراسه يوما مسدسا في رأسه وضغط على الزناد، فيما قام حارس آخر باطلاق النار في الجو بجانبه.وقال متحدثا لصحيفة التايمز "اذكر انني قلت لنفسي: لقد مت. لم يكن الامر فظيعا، لم يكن مؤلما. وبعد ذلك عدت الى الواقع: مهلا، ما زلت مقيدا، ما زلت معصوب العينين. يمكنني سماع اشخاص يضحكون".

وروى بيتر مور الخميس لشبكة "تي في تشانل ٤" كيف تركه خاطفوه "يصرخ من الالم" خلال جلسة تعذيب انتهت بتعليقه من اصفاده على احد الابواب.

كما روى كيف عاقبه الخاطفون مرة بعدما اتهموه بكسر احد الاقفال، فارغموه على "المكوث في زاوية ويداي مكبلتان خلف ظهري ثم رشوني بالماء"، وبعدها "ارغموني على الوقوف على كرسي وظهري الى الباب وذراعاي مرفوعتان من الخلف، قبل ان يعمد احد الحراس الى شد الاغلال الى الاسفل وسحب الكرسي من تحتي، فتركني متدليا".

واضاف "لم يتوقفوا، كانوا يأمروني بالبقاء هادئا (...) وكنت اصرخ من الالم".وكان مور قد اختطف في بغداد في ٢٩ ايار/مايو ٢٠٠٧ مع حراسه الشخصيين الاربعة، البريطانيين ايضا، والذين تسلمت السلطات جثث ثلاثة منهم، ويرجح ان يكون الرابع قتل ايضا.

وافرج عنه في ٢٩ ايار/مايو ٢٠٠٩، وتبنت "عصائب اهل الحق" عملية الخطف التي جرت في مكتب تابع لوزارة المالية بواسطة اربعين رجلا يرتدون زي الشرطة.

وسبق للجنرال الاميركي ديفيد بترايوس ان صرح بان لديه معلومات تفيد بان بيتر مور امضى جزءا من فترة اختطافه محتجزا في ايران.

غير ان رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون اكد في هذا الخصوص ان "لا ادلة مباشرة" على ان بيتر مور احتجز في ايران.

## تـركـيـا: إطـــلاق ٩٠٪ مــن المــخـــزون المـــائـــي لـــلـعــراق

□ بغداد / واخ

اكد القائم بأعمال السفارة التركية في بغداد ان بلاده اطلقت ٩٠٪ من المخزون المائي في تركيا الى العراق، مبيناً ان هناك اجتماعات عديدة بين الطرفين من اجل دراسة مستوى المياه والاستفادة القصوى منها.

وقال سنجر يوندم القائم بالاعمال التركية خلال زيارته مدينة النجف انه تم التوقيع في العام الماضي على إتفاقية التعاون الإستراتيجي بين البلدين وتم كذلك التوقيع على أربعين مذكرة تفاهم ومن ضمنها هذا الموضوع الذي نوقش بشكل علمي للتوصل إلى الحالة الأحسن. واشار يوندم الى ان المنطقة بأجمعها مرت بجفاف.. وان في السنة الماضية أدرك المسؤولون الأتراك ما يعاني منه العراق من شحة ، واضاف يوندم ان"مدينة النجف مهمة جداً ونقوم بمساع لتأسيس خط نقل جوي من انقرة أو اسطنبول إلى النجف . وبذلك تكتسب السياحة الدينية أهمية فائقة ونتطلع لإقامة مشاريع مشتركة من قبل المستثمرين خاصة في مجال السياحة الدينية ، مؤكداً انه ستكون لنا زيارات عمل خلال الفترة القادمة.